التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **أكتوبر 2023**

الصراعات الجيوسياسية تطغى على معنويات الأسواق الخليجية...

تراجع أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي للشهر الثالث على التوالي في ظل استمرار الحرب على غزة، الأمر الذي أدى إلى تقليص المستثمرين لتعاملاتهم في المنطقة. وكشفت تقارير التداولات الخاصة بالمنطقة عن أن المستثمرين الأجانب كانو صافي بائعين في البورصات الخليجية، مما يشير إلى مخاوف من اتساع نطاق حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي لتشمل المنطقة ككل. *وكان التراجع واسع النطاق وشمل كافة دول مجلس التعاون الخليجي مما أدى إلى تراجع جميع الأسواق إلى المنطقة الحمراء في أكتوبر 2023. وكانت قطر أكبر الخاسرين خلال الشهر بتسجيلها لخسائر شهرية بنسبة 7.1 في المائة، تليها كلا من دبي والكويت بانخفاض بلغت نسبته 6.9 في المائة و5.2 في المائة، على التوالي. كما انعكس هذا الأداء السلبي أيضاً على مؤشر مورجان ستانلي الخليجي الذي خسر نسبة 4.4 في المائة من قيمته خلال الشهر، مسجلاً بذلك أكبر انخفاض له خلال 8 أشهر. كما دفع هذا التراجع أيضاً بالأداء منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه إلى المنطقة الحمراء، بتسجيل المؤشر خسائر بنسبة 7.2 في المائة، مما يعكس تراجع 4 من أصل 7 بورصات. وواصلت دبي والبحرين والسعودية الحفاظ على أدائها الإيجابي منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، في حين سجلت قطر والكويت خسائر ثنائية الرقم.*

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2023

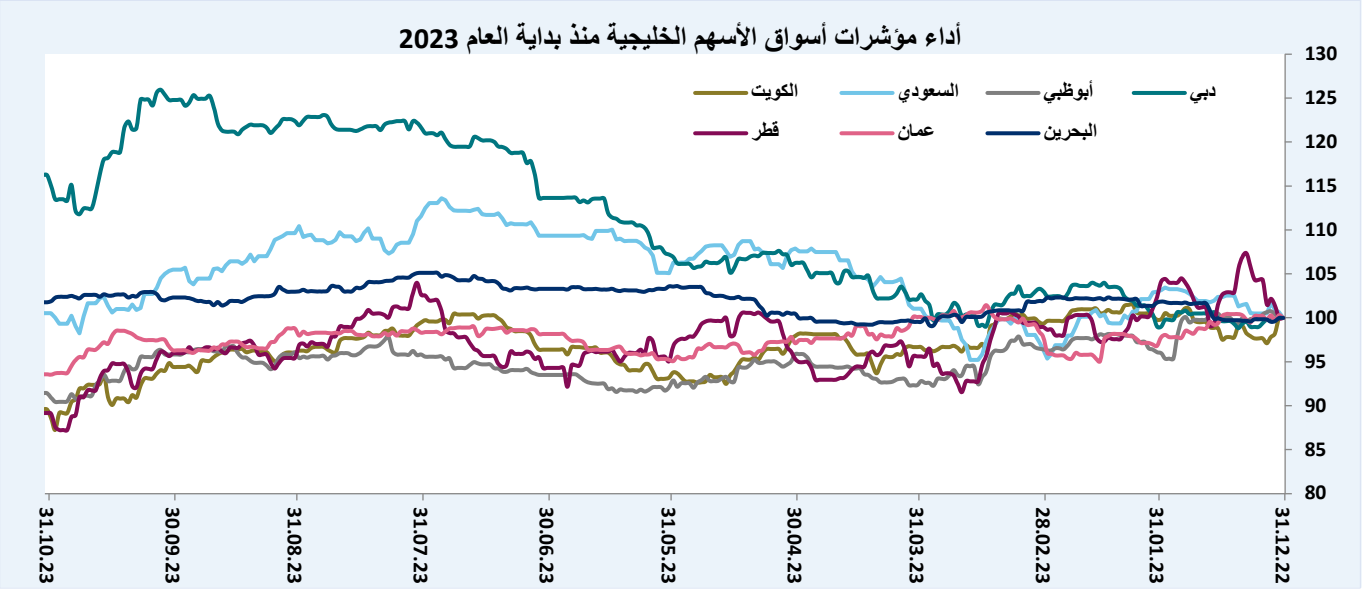

المصدر: بحوث كامكو إنفست

أما على صعيد الأداء القطاعي، كانت كل المؤشرات الخليجية تقريباً في المنطقة الحمراء خلال شهر أكتوبر 2023 باستثناء مؤشر قطاع الرعاية الصحية. وسجل مؤشر الأدوية أكبر انخفاض بنسبة 15.9 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع السلع طويلة الاجل والقطاع العقاري بتسجيلهما لخسائر ثنائية الرقم بنسبة 13.6 في المائة و10.1 في المائة، على التوالي. *ويعكس تراجع مؤشر القطاع العقاري الخليجي انخفاض معظم الأسهم الكبرى في المنطقة، حيث أثر ارتفاع سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع، بالإضافة إلى القضايا الجيوسياسية.*

كما كان أداء أسواق الأسهم العالمية ضعيفاً هو الآخر مع تراجع كافة الأسواق الرئيسية تقريباً في أعقاب النبرة المتشددة التي تبنتها البنوك المركزية. ويشير هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي على مستوى العالم. *كما انخفض مؤشر مورجان ستانلي العالمي للشهر الثالث على التوالي بنسبة 3.0 في المائة في أكتوبر 2023، مما يسلط الضوء على انخفاض واسع النطاق شمل كافة أنحاء العالم.*

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,142.7	(5.0%)	(12.0%)	128.5	3,211.5	13.1	0.8	3.3%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,277.4	(7.6%)	(7.7%)					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,396.0	(5.6%)	(3.6%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	6,531.8	(5.2%)	(10.4%)					
السعودية	10,690.1	(3.3%)	2.0%	2,915.9	28,967.5	17.6	2.1	3.4%
أبوظبي	9,343.9	(4.5%)	(8.5%)	746.2	5,382.0	30.0	2.8	1.7%
دبي	3,877.1	(6.9%)	16.2%	177.2	2,679.2	8.6	1.3	4.8%
قطر	9,523.5	(7.1%)	(10.8%)	153.8	2,978.1	11.4	1.3	5.1%
البحرين	1,929.3	(0.5%)	1.8%	83.8	27.6	7.0	0.7	8.7%
عمان	4,545.5	(2.8%)	(6.4%)	22.6	368.0	15.1	0.9	4.9%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,227.9	43,613.9	17.2	2.0	3.4%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

سجلت مؤشرات البورصة الكويتية أكبر انخفاض شهري لها منذ أكتوبر 2022 بعد تأثرها بالتراجع واسع النطاق الذي أثر سلباً على معظم القطاعات في المنطقة وكذلك على مستوى العالم. ومن حيث مؤشرات السوق، جاء مؤشر السوق الرئيسي 50 في الصدارة بتسجيله أكبر انخفاض شهري بنسبة 7.6 في المائة، حيث مال أداء الأسهم المكونة للمؤشر نحو التراجع. وسجل كلا من مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق العام تراجعاً شهرياً بنسبة 5.0 في المائة و5.2 في المائة، على التوالي، في حين تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 5.6 في المائة خلال الشهر. وفيما يتعلق بالأداء منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، أنهت كافة مؤشرات البورصة الكويتية تداولات الشهر مكتسية باللون الأحمر، إذ انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 12.0 في المائة، وانخفض مؤشر السوق العام بنسبة 10.4 في المائة، في حين انخفض كلا من مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 7.7 في المائة و3.6 في المائة، على التوالي.

كما سلط الاداء القطاعي الضوء على التراجع واسع النطاق الذي شمل كافة قطاعات السوق تقريباً خلال الشهر، حيث اقتصر تسجيل مكاسب على قطاعين اثنين فقط. وجاء كلا من مؤشري قطاع التكنولوجيا وقطاع التأمين في صدارة القطاعات الرابحة بتسجيلهما لمكاسب بلغت نسبتها 8.6 في المائة و0.8 في المائة، على التوالي. وتعزى مكاسب مؤشر قطاع التكنولوجيا لمكاسب بنفس القيمة سجلها السهم الوحيد المدرج ضمن المؤشر، وهو تحديداً سهم شركة الأنظمة الآلية. في المقابل، شهد مؤشر قطاع المواد الأساسية أكبر انخفاض بنسبة 9.1 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات المالية وقطاع منافع، بانخفاضهما بنسبة 6.7 في المائة و6.5 في المائة، على التوالي. ويعزى السبب الرئيسي لتراجع مؤشر قطاع المواد الأساسية إلى الخسائر التي سجلها سهم شركة بوبيان للبتروكيماويات بنسبة 11.5 في المائة. أما على صعيد قطاع الاتصالات، منيت كافة أسهم القطاع وعددها أربعة أسهم بخسائر خلال الشهر، إذ انخفض سهم شركة الاتصالات الكويتية (أس تي سي) وأوريدو بنسبة 2.8 في المائة لكلا منهما. وانخفضت المؤشرات الكبرى مثل مؤشر قطاع البنوك بعد انخفاض أسهم كافة البنوك الكويتية على الرغم من تحقيق أرباح ربع سنوية قوية. حيث أعلنت تسعة بنوك كويتية عن تسجيل صافي ربح قدره 1.2 مليار دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023 مقابل 830.6 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2022، بارتفاع بلغت نسبته 46.6 في المائة. أما بالنسبة للأرباح المسجلة في الربع الثالث من العام 2023، ارتفعت الأرباح بنسبة 44.5 في المائة لتصل إلى 389.5 مليون دينار كويتي مقابل 269.5 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2022. وأعلن بنك الكويت الوطني عن تسجيل صافي ربح قدره 431.1

مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2023 مقابل 374.2 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام السابق، بنمو بلغت نسبته 15.2 في المائة. في حين سجل بيت التمويل الكويتي صافي ربح قدره 461.5 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2023 مقابل 205.8 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2022 بارتفاع قدره 124.3 في المائة. أما على صعيد قطاع الاتصالات، سجلت أوريدو صافي ربح قدره 81.2 مليون دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023 مقابل 32.8 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2022، بارتفاع بلغت نسبته 147.7 في المائة.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، جاء سهم شركة راسيات القابضة في الصدارة بتسجيله لمكاسب شهرية بنسبة 16.3 في المائة، تبعه كلا من سهمي يونيكاب للاستثمار والتمويل وسهم صكوك القابضة بمكاسب بلغت نسبتها 15.7 في المائة و13.6 في المائة، على التوالي. أما من جهة الأسهم الخاسرة، جاء سهم شركة الساحل للاستثمار في الصدارة بتراجعه بنسبة 33.2 في المائة، تبعه سهم شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري وسهم شركة جياد القابضة، بانخفاضهما بنسبة 20.4 في المائة و 19.7 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 6.9 في المائة ليصل إلى 3.6 مليار سهم في أكتوبر 2023 مقابل 3.4 مليار سهم في سبتمبر 2023. كما ارتفع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 25.6 في المائة ليصل إلى 970.2 مليون دينار كويتي.

السعودية

تراجع أداء سوق الأسهم السعودية في أكتوبر 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الحرب على غزة بالإضافة إلى المخاوف المستمرة المتعلقة بارتفاع أسعار الفائدة وهو الأمر الذي زاد من حذر المستثمرين تجاه حالة عدم اليقين السائدة في الوقت الحالي في المنطقة. ووصلت البورصة السعودية إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ نحو 9 أشهر يوم 23 أكتوبر 2023 بإغلاق المؤشر عند 10,293.19 نقطة، إلا ان المكاسب المستمرة خلال جلسات التداول الأخيرة دفعت بالمؤشر للارتفاع فوق حاجز 10,500 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 10,690.1 نقطة، لتصل بذلك نسبة التراجع الشهري إلى 3.3 في المائة، فيما يعد أكبر انخفاض شهري يتم تسجيله منذ مارس 2023. إلا انه على الرغم من هذا الانخفاض، إلا ان البورصة ظلت في المنطقة الخضراء من حيث الأداء منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، بمكاسب بلغت نسبتها 2.0 في المائة.

ومال أداء قطاعات السوق نحو المؤشرات القطاعية الخاسرة. إذ شهد مؤشر قطاع السلع طويلة الأجل أكبر انخفاض بنسبة 13.5 في المائة في ظل تراجع كافة المكونات الستة للمؤشر. تبعه كلا من مؤشري قطاع الأدوية وقطاع الاستثمار والتمويل بتسجيلهما لخسائر شهرية بنسبة 12.5 في المائة و11.8 في المائة، على التوالي. وضمن القطاع المصرفي، تراجعت تسعة من أصل عشرة أسهم بصدارة سهم بنك البلاد الذي خسر نسبة 12.1 في المائة من قيمته، في حين سجل البنك الأهلي السعودي مكاسب بنسبة 2.3 في المائة بدعم من الأرباح القوية التي أعلن عن تحقيقها. أما بالنسبة للقطاعات الكبرى مثل الطاقة فقد شهدت تراجعاً شهرياً بنسبة 5.0 في المائة. وأنهى سهم أرامكو تداولات الشهر في المنطقة الحمراء بانخفاض بلغت نسبته 4.9 في المائة في أكتوبر 2023. أما على صعيد قطاع الاتصالات، سجلت كافة أسهم القطاع مكاسب خلال الشهر بدعم من الأرباح القوية التي أعلنت عنها عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023. حيث أعلنت شركة الاتصالات السعودية عن تحقيق صافي ربح قدره 11.0 مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من العام 2023، مقابل 9.4 مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من العام 2023، بارتفاع بلغت نسبته 17.1 في المائة على خلفية زيادة الإيرادات. إذ ارتفعت إيرادات التسعة أشهر الأولى من العام 2023 بمقدار 4.6 مليار ريال سعودي على أساس سنوي. كما أعلنت شركة الاتصالات أيضاً عن توزيع أرباح نقدية بنسبة 4 في المائة عن الربع الثالث من العام 2023. من جهة أخرى، سجلت شركة اتحاد اتصالات (موبايلي) صافي ربح قدره 1.5 مليار ريال سعودي في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023 مقابل 1.1 مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من العام 2022، بزيادة قدرها 41 في المائة.

وعلى صعيد الأرباح، أعلن مصرف الراجحي عن تحقيق صافي ربح قدره 12.4 مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من العام 2023 مقابل 12.7 مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من العام 2022 بانخفاض بلغت نسبته 2 في المائة. وقد أثر

على نتائج البنك انخفاض الإيرادات التشغيلية بنسبة 3.9 في المائة على أساس سنوي نتيجة لانخفاض صافي دخل التمويل والاستثمار. من جهة أخرى، سجل البنك الأهلي السعودي صافي ربح قدره 15.0 مليار ريال سعودي في التسعة أشهر الأولى من العام 2023، بارتفاع بلغت نسبته 9 في المائة مقابل 13.8 مليار ريال سعودي في الفترة السابقة.

ومال أداء الأسهم على أساس شهري في أكتوبر 2023 بشدة نحو الأسهم المتراجعة. وجاء سهم شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية (السعودي الألماني الصحية) في صدارة قائمة الرابحين لهذا الشهر، بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 25.2 في المائة. وتبعه كلا من سهمي شركة أكوا باور وشركة سلامة للتأمين التعاوني، بمكاسب بلغت نسبتها 16.1 في المائة و15.3 في المائة على التوالي. اما على صعيد الأسهم المتراجعة، سجلت أسهم شركة أميانتيت العربية السعودية، وشركة ثمار للتنمية القابضة، وشركة الحسن غازي إبراهيم شاكر خسائر شهرية بلغت نسبتها 26.1 في المائة، 22.7 في المائة، و22.4 في المائة على التوالي.

الإمارات

تراجع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي بنسبة 4.5 في المائة في شهر أكتوبر 2023، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,343.88 نقطة، مما أدى إلى تعميق خسائر المؤشر من حيث الأداء منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، ليصل معدل الانخفاض إلى 8.5 في المائة. وعلى صعيد المؤشرات القطاعية، سجلت كافة المؤشرات القطاعية العشرة تراجعاً هذا الشهر. وجاء مؤشر قطاع المرافق العامة في الصدارة بتسجيله لأكبر انخفاض على مستوى كافة القطاعات في أكتوبر 2023 بعد أن سجل سهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، المكون الوحيد لمؤشر القطاع، انخفاضاً بنسبة 13.7 في المائة خلال الشهر. تبعه مؤشر قطاع العقارات بتراجع شهري بلغت نسبته 9.6 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,929.1 نقطة. وسجلت 3 من أصل 5 أسهم مدرجة ضمن قطاع العقارات خسائر شهرية خلال شهر أكتوبر 2023، كان أبرزها تراجع سعر سهم شركة الدار العقارية بنسبة 9.7 في المائة خلال الشهر. وتبع ذلك مؤشر قطاع الاتصالات، مسجلا انخفاضاً شهرياً بنسبة 9.6 في المائة بعد أن سجلت كافة أسهم القطاع انخفاضات شهرية بصدارة سهم مجموعة الامارات للاتصالات الذي خسر نسبة 9.7 في المائة من قيمته هذا الشهر.

احتل المؤشر العام لسوق دبي المالي المركز الثاني كأكبر البورصات المتراجعة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في شهر أكتوبر 2023. إذ خسر المؤشر نسبة 6.9 في المائة من قيمته لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 3,877.08 نقطة، مسجلاً بذلك أول انخفاض له بعد ستة أشهر متتالية من المكاسب منذ أبريل 2023. واتجه الأداء الشهري للمؤشرات القطاعية نحو الانخفاض بعد أن تراجعت ستة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية في أكتوبر 2023، في حين شهد المؤشران المتبقيان مكاسب عوضت جزئيا الانخفاض العام الذي شهدته البورصة خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية أعلى معدل تراجع شهري بنسبة 18.6 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 112.5 نقطة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض سعر سهم شركة الإمارات للمرطبات بنسبة 10.3 في المائة في أكتوبر 2023. واحتل مؤشر قطاع العقارات المركز الثاني كأكبر المؤشرات القطاعية الخاسرة لهذا الشهر بانخفاض بلغت نسبته 14.2 في المائة بعد أن شهدت العديد من أكبر الشركات ذات الثقل الوزني الكبير ضمن القطاع انخفاضات حادة في أسعار أسهمها خلال الشهر. وشمل ذلك سهم شركة ديار للتطوير (-12.6 في المائة) والاتحاد العقارية (-14.7 في المائة). في المقابل، سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية نمواً شهرياً بنسبة 5.2 في المائة في أكتوبر 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 99.6 نقطة، بعد أن سجل سهم شركة الأسمنت الوطنية، المكون الوحيد لمؤشر القطاع، نمواً بنفس النسبة خلال الشهر.

قطر

سجلت بورصة قطر أكبر انخفاض شهري على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في أكتوبر 2023. وأنهى المؤشر العام تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 9,523.5 نقطة، مسجلاً تراجع بلغت نسبته 7.1 في المائة. كما تراجع مؤشر قطر لجميع الأسهم بنسبة 6.6 في المائة، مما يشير إلى الأداء الضعيف الذي منيت به البورصة على نطاق واسع. وفي ظل التراجع الذي تم تسجيله في شهر أكتوبر 2023، عمق مؤشر بورصة قطر خسائره منذ بداية العام 2023 إلى 10.8 في المائة. وبالمقارنة، انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 6.4 في المائة منذ بداية العام 2023. وعلى الصعيد التنظيمي، أعلنت البورصة أنه سيتم تخفيض دورة

التسوية من T+3 إلى T+2 اعتباراً من 2 يناير 2024 سعياً من البورصة للحد من المخاطر المرتبطة بطول فترة التسوية. وعلى صعيد الأداء الشهري لقطاعات السوق المختلفة، تراجعت كافة المؤشرات القطاعية للبورصة القطرية خلال شهر أكتوبر 2023. وسجل مؤشر قطاع الصناعات أكبر انخفاض شهري بنسبة 9.5 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية وقطاع النقل، بتسجيلهما لتراجع شهري بلغت نسبته 8.8 في المائة و8.3 في المائة، على التوالي. ويعزى تراجع مؤشر قطاع الصناعات إلى الخسائر الشهرية التي منيت بها أغلبية الأسهم المدرجة ضمن مؤشر القطاع، حيث أنهت تسعة من أصل عشرة أسهم ضمن القطاع تداولات الشهر في المنطقة الحمراء. وتراجع سعر سهم شركة المناعي بنسبة 21.2 في المائة خلال الشهر، في حين انخفض سعر سهم شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وصناعات قطر بنسبة 14.3 في المائة و10.9 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، شهد مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية أقل نسبة تراجع على مستوى السوق، إذ بلغت خسائر مؤشر القطاع 4.8 في المائة نتيجة لانخفاض أسهم ثمانية من أصل تسعة بنوك مدرجة ضمن القطاع بما في ذلك بنك قطر الوطني (-3.3 في المائة) ومصرف قطر الإسلامي (-6.3 في المائة). وكان البنك الأهلي الرابح الوحيد على مستوى القطاع، إذ ارتفع سعر سهم البنك بنسبة 1.1 في المائة.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين تراجعاً هامشياً بنسبة 0.5 في المائة في أكتوبر 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,929.3 نقطة ومسجلاً التراجع الشهري الثالث على التوالي. إلا انه من حيث الأداء منذ بداية العام 2023، نجح المؤشر في البقاء في المنطقة الخضراء بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 1.8 في المائة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، مالت كفة القطاعات المتراجعة هذا الشهر بعد أن سجلت 6 من أصل 7 مؤشرات قطاعية تراجعاً خلال الشهر. وجاء هذا التراجع بصدارة مؤشر قطاع الاتصالات بفقده نسبة 3.8 في المائة من قيمته، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,393.3 نقطة، على خلفية انخفاض سعر سهم زين البحرين بنسبة 1.6 في المائة خلال الشهر. وتبع ذلك مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية ومؤشر قطاع العقارات بانخفاضهما بنسبة 2.3 في المائة و2.0 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل المؤشر المالي ذو الثقل الوزني الكبير نمواً هامشيا بنسبة 0.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 6,933.7 نقطة.

عمان

تراجع مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة 2.8 في المائة في أكتوبر 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,545.46 نقطة ومتراجعاً للشهر الثاني على التوالي. وعلى صعيد الأداء القطاعي، سجلت مؤشرات القطاعات الثلاثة في البورصة أيضاً تراجعات واسعة النطاق في أكتوبر 2023. حيث سجل مؤشر القطاع الصناعي أكبر تراجع على مستوى المؤشرات القطاعية، بفقده نسبة 3.9 في المائة من قيمته في شهر أكتوبر 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,436.9 نقطة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض معظم الأسهم المدرجة ضمن القطاع مثل سهم شركة مطاحن صلالة (-23.1 في المائة) وسهم شركة الفجر العالمية (-10 في المائة). وأدى هذا الأداء الضعيف للشركات ذات الثقل الوزني الكبير إلى انخفاض مؤشر القطاع وكذلك المؤشر العام. وبالمقارنة، سجل المؤشر المالي انخفاضاً شهرياً بنسبة 3.1 في المائة خلال شهر أكتوبر 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,411.37 نقطة، في حين شهد مؤشر قطاع الخدمات تراجعاً بنسبة 2.4 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,590.9 نقطة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com